

## النموذج شبه الرئاسي في تنزانيا

جمهورية تنزانيا الاتحادية هي إحدى الدول الإفريقية التي تُطل على المحيط الهندي، وتقع جمهورية تنزانيا الاتحادية في الشرق من وسط القارة الإفريقية، وتحديدا ما بين أوغندا وكينيا من الشمال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا من الغرب، وملاوي وموزامبيق وزامبيا من الجنوب، أما إلى الشرق من تنزانيا فهناك المحيط الهندي الذي يطل عليه هذه الدولة، مساحة الدولة تقدر تقريبا بحوالي المليون كيلومتراً مربعاً.

**أصل التسمية** اشتق اسم تنزانيا من دمج الاسمين: تنجانيقا وزنجبار اللتين توحدتا في عام 1964 لتشكيل جمهورية تنجانيقا وزنجبار الاتحادية والتي تم تغيير اسمها في وقت لاحق إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وخضعت تنجانيقا لاستعمار ألماني فيما كانت زنجبار مستعمرة بريطانية وتمت صياغة دستورها في المؤتمر الدستوري في لندن بعد مفاوضات بين القوى الاستعمارية والحزبين السياسيين الرئيسيين، وأصبح أول رئيس لها " جوليوس نيريري" والذي تبنى نظاماً اشتراكياً أساسه "يوجوما" وهي كلمة سواحلية تعني الاعتماد على النفس والتعاون التقليدي الإفريقي، وقد أثار الاتحاد بينهما جدلاً بين سكان زنجبار، لكنه كان مقبولاً لدى حكومة "نيريري" وحكومة زنجبار الثورية بفضل أهدافهما السياسية المشتركة الذي كان يمثل المجموعات الآسيوية والعرب. هناك لغتان رسميتان في تنزانيا الأولى هي اللغة السواحلية أما الثانية فهي اللغة الإنجليزية. التنوع العرقي تعرف تنزانيا تنوعاً عرقياً، مثل باقي دول المحيط الإقليمي، حيث تضم ما يقارب 125 مجموعة عرقية، موزعة بين مدنها الساحلية والقارية، منها عناصر عربية وأخرى إفريقية، ومن أشهر المجموعات العرقية في تنزانيا نجد: ماساي، بانتو (العنصر المكون لغالبية السكان التنزانيين)، سوكونا (أكثر من 3 ملايين)، تشاغا، هيا، نياموزي (كلّ مجموعة منها تضم أكثر من مليون فرد)، وهناك العرقيات الأجنبية المستوطنة في البلد: كالمجموعات العربية، الباكستانية، الهندية، والأوروبية.

هذا التعدد الديني والعرقي لم يؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في تنزانيا على عكس الدول المجاورة التي لا تزال تعاني حروباً أهلية.

**يُقدر عدد سكان تنزانيا بـ 57.771.430 نسمة، حسب تقديرات الأمم المتحدة في أكتوبر 2017 ويعيش حوالي 90% من سكان تنزانيا في المناطق الريفية، بينما يقطن حوالي 10% من السكان في المناطق الحضرية.**

**الديانات:** تبلغ نسبة المسلمين في تنزانيا ما يقارب 60%، في حين تصل نسبة المسيحيين إلى 30%، إضافةً إلى الديانات الأخرى (مثل: الهندوسية، والبوذية) بنسبة 4% من السكان التنزانيين، والأمر المميز لدولة تنزانيا الاتحادية هو حرية المعتقد، والمساواة في الحقوق والواجبات بين كلّ العرقيات، لضمان الاستقرار السياسي، فهناك حظرٌ تجاه الجماعات الدينية الراجعة في تشكيل أحزاب سياسية، ورفضٌ لتبنيها للشعارات الدينية أو العرقية، وهذا مما يكفل لكلّ مجموعة عرقية ودينية خصوصياتها وأهدافها دون إقصاء أو تهميش المجموعات الأخرى.

### التاريخ السياسي لتنزانيا

وصل الإغريق القدامى إلى تلك الشواطئ وبدأت تنزانيا بالظهور عندما دخلها الإسلام في القرن الثامن، وأول من حمل لواءه هناك سبعة إخوة قدموا من شبه الجزيرة العربية وأسسوا سبعة مراكز تجارية ودلت الدراسات الأثرية على وجود مدن عربية تعود إلى القرن العاشر منتشرة على الشواطئ وفي 1499م توقف فاسكو دي غاما في زنجبار بينما كان في طريقه إلى الهند يتمون الماء والغذاء وخلال القرنين اللاحقين أشرف البرتغاليون على عدد من المدن التجارية الواقعة على

شواطئ إفريقيا الشرقية ولم يتغلغوا إلى داخل المناطق حكمت زنجبار طيلة القرن التاسع عشر سلطنة عربية قوية استطاعت السيطرة على تجارة العاج والعبيد على طول الشواطئ الشرقية من إفريقيا وبدأت الدول الأوروبية تعمل على تقسيم إفريقيا في ما بينها فاستولت بريطانيا على زنجبار وجعلتها محمية وأبقت على السلطان العربي ونصبته رئيساً للحكومة المحلية في حين كانت تنجانيقا من حصة ألمانيا - وكان هذا التقسيم وترسيخه بناء على معاهدة زنجبار 1890 وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وضعت تنجانيقا تحت وصاية عصبة الأمم التي عهدت إلى بريطانيا في إدارتها. وفي 1946 أصبحت تحت وصاية الأمم المتحدة وإدارة بريطانيا وعقب الحرب العالمية الثانية بدأ سكان زنجبار وتنجانيقا يطالبون بزيادة نسبة تمثيلهم السياسي وبالاستقلال. ونالت تنجانيقا الاستقلال عام 1961 ورأسها جوليوس نيريري وفي 1963 نالت زنجبار الاستقلال تحت نظام السلطنة ثم بعد شهر واحد أسقطت السلطنة في زنجبار وأقيمت الجمهورية. وبعد سنة أي في آذار 1964 تتحد البلدان زنجبار وتنجانيقا في بلدة واحدة هي جمهورية تنجانيقا وزنجبار المتحدة وانتخب جوليوس نيريري رئيساً لها وعبيد كرولي رئيس زنجبار نائباً للرئيس واتخذت في ما بعد اسم تنزانيا في 1965 أعيد انتخاب نيريري من جديد وظل يحتفظ برئاسة الجمهورية عبر الانتخابات والتي يخوضها الحزب الحاكم الوحيد في كل من تنجانيقا وزنجبار ( هو حزب اتحاد تنجانيقا الإفريقي والحزب الأفرو شيرازي) وقد عمل نيريري على تطبيق نوعاً من الاشتراكية في البلاد ودخلت تنزانيا في اتحاد ثلاثي (اتحاد دول شرقي إفريقيا) في 1967 غير أنه حل في 1977 بعد تآزم في العلاقات مع أوغندا، وفي نفس العام تم دمج الحزب الحاكم في الحزب الأفرو شيرازي في زنجبار، وشكلا حزباً جديداً سمياه حزب تنزانيا الثوري وصدر دستور جديد. وفي تاريخ هذه الدولة هناك مد وجزر بين استقرار ومشكلات سياسية وتنموية ففي ثمانينيات القرن العشرين تدنى الإنتاج الزراعي والصناعي وانعدم المخزون الاحتياطي فتمت السوق السوداء فأغلق الرئيس جميع الحدود واستنفر وسائل المراقبة وفي كانون الثاني 1983 حصل انقلاب فاشل، وفي 31 تشرين الثاني 1985 انتخب رئيساً جديداً لتنزانيا وأعيد انتخابه في 1990 وفي نفس العام حل المجلس النيابي، وفي 1992 صدر قانون يسمح بتعدد الأحزاب العلمانية ويمنع الأحزاب الدينية.

#### ثانياً: سمات النظام السياسي في تنزانيا

ارتبط تاريخ تشكّل الدولة الإفريقية- عموماً- بالحقبة الاستعمارية التي تعرضت لها دول القارة الإفريقية مما استلزم تشكيل حركات تحررية لمناهضة المستعمر وتحقيق الاستقلال، وهذا ما جعل قادة التحرير يستكملون عملية البناء السياسي عبر قيادتهم للدولة وفرض منطقهم في الحكم، وهذه النقطة تشترك فيها كل دول القارة دون استثناء بوصفها مستعمرات أوروبية وفي جمهورية تنزانيا فيعدّ الرئيس (جوليوس نيريري) المهندس الأول لتنزانيا الحديثة، حيث عمّد إلى تأسيس جمعية تنجانيقا الاتحاد الوطني الإفريقي عام 1955، وحولها إلى حزب سياسي يتجاوز الولاءات العرقية، إلا أنه لعب على وتر المشاعر القومية والوحدة الوطنية لتعبئة الجماهير، مما ساهم في فوز مرشحيه في الانتخابات البرلمانية- في إطار الحكم الذاتي لتنجانيقا أثناء الاحتلال البريطاني- واستمر ذلك إلى غاية تحقيق الاستقلال لتنجانيقا في 1961 . وتنزانيا- كباقي دول القارة- مرّ نظامها السياسي بمرحلتين أساسيتين :

#### أولاً: مرحلة الأحادية الحزبية

بعد إعلان الاستقلال السياسي لتنزانيا عام 1961، وتولّي نيريري السلطة رئيساً للجمهورية، تم إعلان الأحادية الحزبية بحكم القانون عام 1962، وتم تعديل الدستور من قبل البرلمان، كما تم الإبقاء على نظام الانتخابات برغم وجود حزب واحد في السلطة، مع ضرورة كسب النائب للدعم الشعبي قبل وصوله للبرلمان وبعد اتحاد تنجانيقا وزنجبار، في 1964، أصبح دستور الأولى (تنجانيقا) هو

الدستور المؤقت لتنزانيا الاتحادية- واستمر حتى دستور 1977- ومن أبرز سمات هذا التطور: إنشاء حكومتين، واثنين من الأحزاب السياسية واحد في زنجبار والآخر في تنجانيقا. اعتمد النظام السياسي في عهد الحزب الواحد سياسة اقتصادية اشتراكية، قائمة على مبدأ (بوجوما) اي الاعتماد على الذات ، وتتمحور حول محاولة القضاء على التهميش والإجحاف الاقتصادي، وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة وتكافؤ الفرص بما يضمن حسن العلاقات فيما بين المجموعات العرقية وفي هذه الفترة تحديداً مثلما كانت سيطرة الدولة على السياسة والإعلام، كانت هنالك أيضاً سيطرة مطلقة للدولة على الاقتصاد والذي انعكس فيما بعد بالسلب على الاقتصاد التنزاني وما يميز تلك الفترة، من حيث علاقة المجموعات الدينية والعرقية فيما بينها، علاقة السلام والتسامح، فبالرغم من محاولة الرئيس المسيحي (نيريري) إضعاف قوة المسلمين العدديّة فإنه في الوقت نفسه وضع نموذجاً تعليمياً استحسنته المجموعات المسلمة والمسيحية، هذا من جهة، ومن جهة آخر ساهم التناوب على السلطة بين المسلمين والمسيحيين في توفير بيئة ملائمة للاندماج الاجتماعي، بالرغم من التضيق الذي طال الممارسات التعليمية للمسلمين في بعض الأحيان .

#### ثانياً: مرحلة التعددية السياسية

في عام 1995 تبنت تنزانيا التعددية السياسية، وفتحت المجال لتشكيل الأحزاب السياسية وابتدت (حوالي 14 حزباً)، رغبة في الانفتاح السياسي وتبني التعددية، لكن خصوصية الوضع في تنزانيا، وإفريقيا عموماً، من حيث البنى التقليدية السياسية والاقتصادية، ساهم في استمرار نظام سياسي يهيمن عليه «حزب واحد» مع وجود معارضة ضعيفة ومجزأة، ولذلك ظهرت تعددية حزبية وسياسية شكلية فقط، على اعتبار أنّ هنا كحزب فاز بمختلف الانتخابات منذ اعتماد نظام التعددية. فأصبحت الاستحقاقات الرئاسية تُجرى من خلال المنافسة بين مرشحي الأحزاب، ووفق نفس نظام الفترة الأحادية «نظام الفائز الأول»، أما على المستوى التشريعي فإنّ المنافسة على المستوى الوطني والمحلي، في إقليم زنجبار، أصبحت تتم وفق نمط النظام الانتخابي المختلط المعروف بالنظام المختلط المرتبط، الذي خضع للتعديل عدة مرّات حول عدد المقاعد ونسب تمثيل المرأة .

#### سلطات النظام السياسي التنزاني

**الهيئة التشريعية** تتكون من مجلس واحد، هو المجلس الوطني، الذي يتألف من 393 مقعداً منهم 264 عضواً يجري انتخابهم في اقتراع شعبي مباشر وفترة خدمتهم خمس سنوات، ويُخصص 113 مقعد (بالتعيين) ، من إجمالي مقاعد المجلس، وتخصص خمسة مقاعد لأعضاء من مجلس نواب إقليم زنجبار، وعشرة أعضاء يُعينهم رئيس الجمهورية، ومقعد واحد يشغله النائب العام. يضطلع المجلس الوطني بسن القوانين التي تُطبق في جميع أرجاء جمهورية تنزانيا المتحدة، التي تُطبق في البر الرئيسي من البلاد فقط. اما إقليم زنجبار فله مجلس خاص به، هو مجلس النواب، الذي يُعد القوانين الخاصة بالإقليم ويضم مجلس النواب في إقليم زنجبار، 82 عضواً، ومدة خدمتهم خمس سنوات ويشمل مجلس نواب زنجبار كل الامور غير المتعلقة بالاتحاد ويوجد حالياً 76 عضو في مجلس النواب في زنجبار، منهم 50 عضو ينتخبهم الشعب، 10 أعضاء يعينهم الرئيس، 5 أعضاء بحكم مناصبهم، ونائب عام يعينه الرئيس ورفعت الحكومة في مايو 2002 عدد المقاعد المخصصة للنساء من 10 إلى 15 وبإمكان مجلس النواب في زنجبار نظرياً ان يسن القوانين في زنجبار بدون موافقة حكومة الاتحاد مادامت هذه القوانين لا تتعلق بأمر الاتحاد.

**الهيئة التنفيذية** يتم انتخاب الرئيس وأعضاء المجلس الوطني بواسطة تصويت شعبي مباشر لفترة 5 سنوات قابلة للتجديد، ويعين الرئيس رئيس الوزراء والذي يعمل كقائد للدولة في المجلس الوطني ويختار الرئيس وزرائه من بين أعضاء المجلس الشعبي، كما يخوله الدستور أن يرشح 10 أعضاء برلمان غير منتخب ينل مناصب وزارية ، وميزة تنزانيا انها دولة حزب واحد مهيمن، ليس

للأحزاب المعارضة في الدولة أي فرصة في الوصول إلى السلطة، ولكن مع ذلك فإن الأحوال السياسية هنا كسلمية وتتيح حرية العمل السياسي لجميع القوى السياسية وبشتى توجهاتها الفكرية .

### الهيئة القضائية

أ. المحاكم العليا (الرئيسة): أعلى سلطة قضائية في تنزانيا هي محكمة استئناف جمهورية تنزانيا المتحدة، والتي تتكون من رئيس المحكمة و14 قاضياً وهناك محكمة جمهورية تنزانيا المتحدة العليا (البر الرئيسي فقط)، التي تتكون من قاض رئيسي يعاونه 30 قاضياً موزعون على المحاكم التجارية وهناك محاكم ملكية الأراضي، والمحاكم العمالية إضافة إلى محكمة زنجبار العليا، وتتشكل من رئيس المحكمة، وعدد 10 من القضاة

ب. يُعين الرئيس قضاة محكمة الاستئناف والمحكمة العليا، بعد التشاور مع لجنة الخدمة القضائية لتنزانيا، وهي هيئة قضائية تتكون من قضاة الصف الأول وعضوين يعينهم رئيس الجمهورية. ومدة عضوية القضاة إلزامية حتى بلوغهم سن التقاعد، عند 60 سنة، قابلة للتديد. أما قضاة المحكمة العليا في زنجبار، فيعينهم رئيس الجمهورية بعد التشاور مع لجنة الخدمة القضائية في زنجبار، ويجوز للقضاة العمل حتى التقاعد الإلزامي عند بلوغهم سن 65 عاماً

ج. المحاكم الفرعية (الدنيا أو الجزئية): تتمثل في محاكم صلح، وقضاة محاكم لشؤون الأسر المسلمة، ومحاكم مقاطعات، ومحاكم ابتدائية .

### - التجربة التنموية والتحديات التي يواجهها النظام السياسي

#### اولاً/ مؤشرات التنمية في تنزانيا

شهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة صعود العديد من دولها اقتصادياً، ومنها دولة تنزانيا التي ما فتئت أن تحقق أرقاماً اقتصادية مهمة مكنتها من احتلال أولى المراتب إفريقياً على مستوى النمو الاقتصادي بفضل نجاح تجربتها في هذا المجال والتي يمكن متابعتها وفق الآتي :

#### - التنمية في المجال الاقتصادي

تعد تنزانيا من الاقتصادات سريعة النمو في إفريقيا، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد هذا البلد الإفريقي زيادة في النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة بالتعاون مع القطاع الخاص حيث يعتمد عليه، حيث تساهم الشركات الخاصة بقوة في تعزيز اقتصاد البلاد عبر إقامة الاستثمارات، ودفع الضرائب وتوفير فرص العمل للمواطنين ، وتشير التقارير الاقتصادية أنّ تنزانيا من بين الدول المستقرة اقتصادياً إذ سيحافظ اقتصادها خلال السنوات القادمة على نفس مستوى النمو المقدر بنحو 7%، بحسب توقعات البنك الدولي، ويعرف اقتصادها طفرة نوعية على جميع المستويات، ولا سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية.

وتعتمد في إنعاش اقتصادها بالدرجة الأولى على قطاعات المعادن والزراعة والسياحة، فقد شهدت البلاد في السنوات الأخيرة، زيادة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ظلت هي وقيمتها الاستثمارية في ازدياد، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 150 مليون دولار في عام 1995 إلى 1.8 مليار دولار في العام 2013، وهذا يشير إلى ثقة المستثمرين الأجانب في الآفاق الاقتصادية للبلاد ، وشهد قطاع الصناعة نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في هذا البلد، وبحسب معطيات المكتب الوطني للإحصاء في تنزانيا، فإنّ قطاع الخدمات يشكل 41% من الناتج القومي الإجمالي، و الزراعة 29%، و السياحة 10% و المعادن 4%، و التصنيع 6%.

وَقَر النظام التنزاني عدد من الامتيازات للمستثمرين في مختلف القطاعات ، وتتيح التشريعات الاستثمارية التنزانية كثير من الإعفاءات الضريبية، التي من شأنها جذب المستثمرين اذ يتمتع المستثمر في تنزانيا بإعفاء من ضريبة الشركات لمدة 10 سنوات، بالإضافة إلى إعفاء من ضريبة

القيمة المضافة على المواد الخام المستخدمة في التصنيع، ومن بين المزايا والحوافز الاستثمارية الأخرى، يأتي الإعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الخام ومواد البناء والتشييد وساعد الاستقرار السياسي في البلاد على هذا النشاط الاقتصادي المتواصل .

### - التنمية في المجال السياسي

فقد اتخذ النظام السياسي في تنزانيا لا سيما من استلام الرئيس التنزاني (جون بومبي ماغوفولي) السلطة سلسلة من الاجراءات الحكومية تركزت على مكافحة الفساد واتخاذ عدة خطوات باتجاه تفعيل التنمية بكل جوانبها ابرزها :

- اتخذ مجموعة من القرارات الهامة على المستوى الوزاري، حيث قلص عدد وزراء حكومته من 30 إلى 19 وزيرا فقط، وطالب بالكشف عن أرصدة وحسابات كافة الوزراء في البنوك، مهددا بإقالة أي وزير يرفض الكشف عن حساباته البنكية .

- أوقف كافة سفريات المسؤولين بالدولة إلى الخارج دون الحصول على ترخيص مباشر منه، لأن أغلب عمل الوزراء داخلي، بينما السفراء يجب أن يهتموا بالخارج، رافضا أيضا سفر المسؤولين في طائرات الدرجة الأولى .

- اتفق مع البرلمان على دعم حركته الإصلاحية عن طريق اصدار تشريعات وقوانين ابرزها تقليص نفقات حفل افتتاح البرلمان الجديد من 100 ألف دولار إلى 7 آلاف دولار فقط، واستغل هذه المبالغ الفائضة في استكمال التجهيزات والمعدات الناقصة في المستشفى الرئيسي بالدولة .

- جمع كافة سيارات المسؤولين التابعة للدولة من نوع الدفع الرباعي وطرحها للبيع في مزاد علني، وأبدلهم بسيارات أخرى، كما أمر بفصل أكثر من 9900 موظف مدني بعد أن كشفت عملية تحقق وتدقيق أجريت في أنحاء البلاد عن وجود آلاف الموظفين بشهادات مدرسية وجامعية مزورة .

- حارب الفساد المالي أيضا، حيث ألغى الاحتفالات الرسمية بعيد الجمهورية حفاظا على موارد الدولة المالية، ووجه الأموال المرصودة لتلك الاحتفالات إلى محاربة وباء الكوليرا، ودعا الشعب في ذلك اليوم إلى حملات نظافة في البلاد شارك فيها شخصيا .

- عمل منذ اليوم الأول لتقلده منصب الرئيس على إقالة عدد كبير من المسؤولين البارزين على رأسهم رئيس جهاز مكافحة الفساد، ورئيس مصلحة الضرائب، وأحد المسؤولين بالسكة الحديد، ورئيس هيئة الموانئ، ضمن حملة موسعة لمكافحة الفساد.

### - الاندماج الاجتماعي وتعزيز التنمية

عملت الحكومة لدعم التنمية باتباع استراتيجيات بلوغ الاندماج الاجتماعي عن طريق تعزيز سيادة السلام وروح التسامح بين كل مكونات وطوائف المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية القائمة على احترام الآخر وحسن الظن به، وعبر توظيف الأسرة، الجماعة الإثنية، المدرسة، المراكز الدينية، لتحقيق ذلك، فاستيعاب الاختلاف لبلوغ الاندماج الاجتماعي يتطلب إثراء التفاعل الثقافي والحضاري دون الوصول إلى مرحلة التفكك الاجتماعي، وإلا سيكون المجتمع أمام اندماج عكسي إضافة إلى تضمين التنوع الثقافي كمادة دراسية في المناهج التربوية، ودسترة التعدد، ومن أهم الاستراتيجيات التي اعتمدها القيادات السياسية في تنزانيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي ما يلي :

1- التداول على السلطة ودورية الانتخابات: أن تنزانيا الاتحادية سارت على نهج سياسي مميز، عبر التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، كما يتضح بقاء الرؤساء في السلطة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، مثلما نصّ عليها دستور 1977، إلى جانب تناوب الرؤساء والنواب المسلمين والمسيحيين على الرئاسة والنيابة في تنزانيا لذلك يمكن القولان سياسة التسامح

الديني التي تبنتها الجماعات والحكومة ساهمت في تغييب عنصر الصراع، وتدعيم اللحمة بين جميع أفراد الدولة ومن ثم يمكن القول أنّ احترام القيادات السياسية في تنزانيا للدستور أعطى خصوصية مميزة للدولة التنزانية في شرق إفريقيا

2- الوحدة الوطنية في إطار التنوع بدلاً من مبدأ القبلية أو العرقية : من بين الاستراتيجيات التي تبنتها الدولة التنزانية الحديثة خلق الشعور القومي بوحدة الانتماء بالرغم من التعدد العرقي الذي يفوق 100 عرقية، فالهندسة المجتمعية لتنزانيا كانت نموذجاً ناجحاً وكخطوة أولية نحو تحقيق هذا الهدف وتجنب تعبئة العرقيات والقبائل، أو تهميش مجموعة دون الأخرى، وهذه الوحدة الوطنية قد كرّسها الدستور التنزاني عبر إقراره المساواة بين جميع الناس في التمتع بالحقوق، وحظر التمييز على أساس: العرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، الثروة، النسب، الرأي السياسي وغيره من الآراء، والأصل القومي أو الاجتماعي كما أنّ مما يُحسب لتنزانيا- بوصفها نموذجاً ناجحاً من حيث الاستقرار السياسي- هو طبيعة الثقافة السياسية لدى المجتمع التنزاني، التي لا تجعل للانتماء العرقي أو القبلي دور في تحديد الهوية السياسية أو الانتماء الحزبي، إلى جانب عدم اهتمام التنزانيين بالخلفيات العرقية والدينية لمختلف زعماء الأحزاب، وفي الإطار نفسه فإن الانتماء العرقي لا يشكل مجالاً للضغط السياسي من قبل الأحزاب أو المرشحين لتعبئة العرقيات وحشد التأييد.

3- استغلال وفرة الأراضي الزراعية: وجدت تنزانيا الاتحادية بعد الاستقلال نفسها أمام مجموعة من التحديات التنموية التي أنهكت عائقها، مما استلزم تنمية هذا البلد الإفريقي الفقير لضمان استقراره، وقد ساهمت الوفرة الواسعة في الأراضي الزراعية بتنزانيا في توفير الجو المناسب للسلام العرقي، ومنه الاندماج الاجتماعي، فهذه الثروة جعلت القبائل والعرقيات التنزانية المختلفة في غنى عن التنافس فيما بينها، ومن ناحية أخرى لم يتسبب عامل الوفرة في تقسيم المجموعات العرقية إلى مناطق غنية بالأراضي وأخرى فقيرة، وهو ما أدى إلى المساواة في الحصول على الموارد، وتسهيل سبل العيش المشترك وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن بداية بناء الدولة في تنزانيا ارتبط بشكل وثيق ببناء الأمة، عبر توظيف مجموعة من السياسات الاقتصادية؛ لتحقيق الاندماج بين كل المجموعات العرقية التي تسكن إقليمها

4- استغلال المناهج التعليمية: أدت المدارس- بمختلف مراحلها- دوراً مهماً في التنشئة الاجتماعية، حيث عملت السياسات التعليمية الموحدة على ترسيخ فكرة الاندماج الاجتماعي واحترام الآخر، ضمن العيش في إطار الوحدة من خلال التنوع، حيث تمّ النظر إلى التعليم بوصفه نشاطاً اجتماعياً يساهم في تطوير الذات الفردية، ويجعل الفرد يفكر ويعمل، ومن ثم يُنتج المعرفة ولا يستهلك فقط، وهذا عبر بناء فردٍ يفكر بمنطق المصلحة العامة لا الخاصة، وعلى هذا، وُظفت البرامج التعليمية لخدمة المصلحة والوحدة الوطنية، وفي هذا الصدد سخّرت الدولة التنزانية اثنتين من الوزارات لترويج استخدامها وتعميمه، وهما وزارة التعليم، ووزارة تنمية المجتمع والثقافة الوطنية، اهتمت الأولى بتدريس اللغة السواحلية على جميع المستويات، أما الثانية فقد اهتمت بتنمية اللغة السواحلية، وتوسيع نطاق استخدامها

### ثانياً / التحديات التي يواجهها النظام السياسي

على الرغم من هذا الانسجام الذي بلغته تنزانيا، فإنّ البلاد لا تزال أمام تحديات عدة للمحافظة على استقرارها الداخلي، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

أولاً: على المستوى الاقتصادي : الاقتصاد الوطني التنزاني من بين الاقتصاديات الأسرع نمواً في منطقة شرق إفريقيا ووسطها، حيث بلغ نسبة 7.1% في 2015 ، بفعل الأداء الفعلي والمميز لقطاعي الاتصالات والتعدين إلا ان ضعف القطاع الزراعي بسبب تقلبات المناخ، والأساليب التقليدية، إضافة إلى الاعتماد على التعدين كمجالٍ للتصدير بشكلٍ أساسي، يجعل الاقتصاد التنزاني عرضةً

للاختلافات أمام تغيّرات الأسعار، وفي مقابل ذلك لا تزال تنزانيا تعاني الفقر وارتفاع معدلات البطالة، مما جعلها تحتل المراتب الأخيرة (151-152) في تقارير التنمية الإنسانية وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعامين (2010 – 2014م) وهذا ما يتطلب إعادة مراجعة وهيكلة الاقتصاد التنزاني حتى لا يشكل ذلك تحدياً سلبياً للدولة التنزانية مستقبلاً

ثانياً: على المستوى السياسي: لا تزال تنزانيا تعاني من غياب ثقافة سياسية تنافسية بين الأحزاب السياسية بالرغم من انتقالها نحو التعددية الحزبية، حيث لا يزال الحزب الثوري يقود الدولة في ظل غياب معارضة فعالة، إضافةً إلى افتقار تنزانيا للموارد المالية، وسيطرة السمات الشخصية وأصحاب النفوذ على الوصول للقيادة الحزبية، بهدف الحفاظ على الوضع الراهن ورفض التغيير، دون نسيان عاملاً لافتقار إلى المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، خاصةً في المناطق الريفية، نتيجة انعدام الاتصال الشعبي بالأحزاب السياسية. وبالعودة إلى مجمل الأحداث التي شهدتها البلاد بعد انتخابات 2015، والتي اتسمت بالعنف في إقليم زنجبار، حيث أصيب ما يقارب 100 شخص من أعضاء (الجبهة المدنية المتحدة)، حسب تقرير منظمة العفو الدولية، على إثر الاحتجاجات بعد إلغاء نتائج الانتخابات، وفي الإطار نفسه قام الرئيس بحظر جميع التجمعات إلى 2020 رداً على الدعوة التي أطلقتها أحزاب المعارضة تحت شعار «بوكونا» (التحالف ضدّ الدكتاتورية في تنزانيا)، وهذا ما يعكس فشل النظام السياسي في احتواء المعارضة، والاكتماء بالعنف وفي سياق الحديث عن التعديلات الدستورية في تنزانيا، فقد طالبت عدة هيئات بضرورة تعديل الدستور، ففي عام 2015م قامت الجمعية التأسيسية، التي تضمّ 629 مندوباً من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، باقتراح التعديلات الدستورية كان من بين هذه الاقتراحات اعتماد نظام حكومي وفق ثلاثة مستويات: (حكومة البر الرئيسي، حكومة زنجبار، وحكومة الاتحاد)، بعدما كان قائماً على حكم شبه ذاتي لزنجبار وحكومة الاتحاد، لكن بفعل هيمنة الحزب الحاكم من حيث العدد، ونظراً لاتفاق كلٍّ من (الجبهة المدنية المتحدة) و (حزب الديمقراطية والتنمية)، تمّ العدول عن هذا القرار لأنّ الحزب الحاكم يعتقد ان مثل هذه القرارات تهدّد وحدة تنزانيا، لكن هذا الاقتراح كان من شأنه أن يساهم في إعطاء إقليم زنجبار الاستقلالية من حيث الحكم، وكذا توسيع الحريات الدينية بالنسبة للمسلمين، سواء على مستوى البرامج التعليمية أو في الحكم وفق الشريعة، كما أنه قد يمهد نحو تحقيق هدف الانفصال، وتشكيل دولة دينية في زنجبار ومن هذا المنطلق، فإنّ تنزانيا بحاجة إلى إعادة ترتيب أوضاعها السياسية، ومنح المعارضة الحرية القانونية في ممارسة نشاطاتها ثالثاً: على المستوى الإقليمي: تشهد معظم دول شرق إفريقيا انعداماً للأمن والاستقرار الداخلي، فباستثناء تنزانيا تصنف جل دول المنطقة في خانة الدول الهشة؛ حسب تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولكن استمرار الوضع الإقليمي المتوتر من شأنه أن يضرّ باستقرار تنزانيا، فتداعيات الصراعات في المنطقة تداعيات عابرة للحدود الوطنية، كالاتجار بالأسلحة، الهجرة غير الشرعية، وفرار الجماعات الإرهابية من دول المصدر، مما يستلزم من تنزانيا أخذ احتياطاتها الأمنية، بالتنسيق مع الدول المجاورة على كلّ المستويات لمجابهة التهديدات الغير متماثلة، والحفاظ على الاندماج الاجتماعي